جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

مركز تطوير الإعلام MDC
MEDIA DEVELOPMENT CENTER

وثيقة سياسات إعلامية حساسة وآمنة للنوع الاجتماعي

فلسطين- 2016

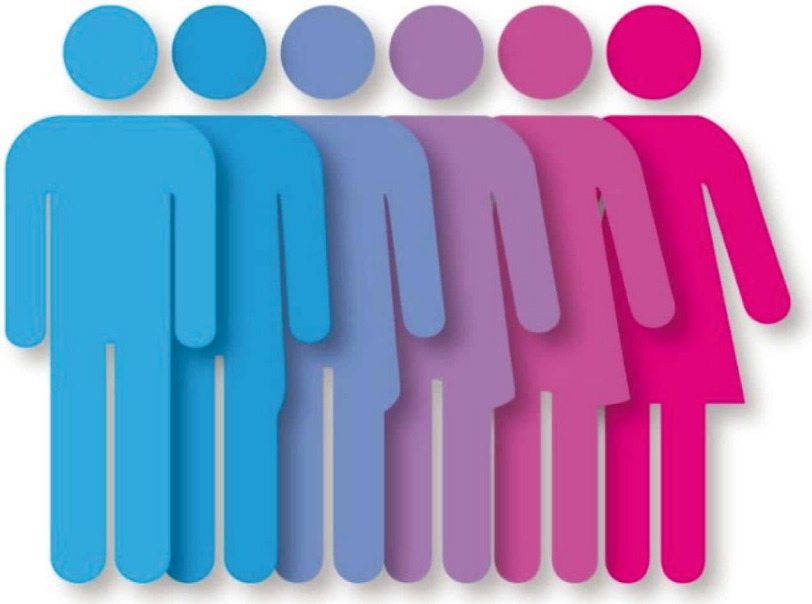

مقدمة

تتخذ غالبية المؤسسات الإعلامية موقفًا علنيًا مناصرًا لحقوق المرأة ومراعيًا للنوع الاجتماعي، وتضع في أهدافها بنودًا تتعهد بتبني نهج المساواة بين الجنسين، والحرص على إبراز دور المرأة الريادي، ومتابعة قضاياها وإبراز همومها، غير أن هذه المواقف تبقى شفهية تعلن على ألسنة أصحاب ومدراء وسائل الإعلام، ونادرًا ما تكون مكتوبة في النشرات التي تصدرها وسائل الإعلام للتعريف برسالتها ورؤيتها ومهامها وأهدافها.

وقد لا تتحقق هذه المواقف الشفهية وما تصاحبها من النوايا الطيبة على أرض الواقع بالشكل الكافي، لا كمًّا ولا نوعًا، لتبقى الصورة على ما هي عليه: تمثيل ضعيف للمرأة في سوق العمل الإعلامي، وخاصة في مواقع صنع القرار داخل المؤسسة الإعلامية؛ حيث يعتبر أمرًا نادرًا وجود امرأة في منصب رئيسة التحرير أو كاتبة مقال أو عمود صحافي، وظهور غير كافٍ للنساء في التغطيات الإخبارية، سواء ما يتعلق منها بالنوع الاجتماعي أو مجمل مناحي الحياة، ويعتبر أمرًا نادرًا أيضًا ظهور امرأة في دور المحلل السياسي أو المتحدث الخبير.

وإلى جانب هذه المظاهر الكمية التي يمكن قياسها، هناك مظاهر أخرى تتعلق بمضمون وطبيعة التغطية وما ينتج عنها من أثر مجتمعي، غير أن قياس هذا الأثر التنموي يحتاج إلى نظرة نقدية متفحصة لطبيعة المعالجة التحريرية للمضمون الإعلامي والأثر الناشئ عنه، ويمكن في هذا السياق رصد المظاهر التالية: استمرار الصورة النمطية التي تحصر دور النساء في الإنجاب والتربية، واستغلال صورة المرأة كضحية لكسب التعاطف السياسي، واستخدام جسد المرأة للترويج للسلع الاستهلاكية، والتعامل مع النساء باستخفاف أحيانًا، والتعاطي مع حقوقهن وكأنها منحة، أو التعامل مع نجاحاتها باستغراب واستهجان، وهذا لا ينعكس سلبًا على المرأة فقط، وإنما على الرجل والمرأة والأسرة والمجتمع عمومًا، فضلاً عن الضرر الذي يلحق بهدف التنمية الشاملة.

تنطلق هذه الوثيقة من:

- إدراك جوهر قوانين ومبادئ وأخلاقيات المهنة، وروح ونصوص المواثيق الدولية الإنسانية والقانون الأساسي الفلسطيني، وفهم مراعٍ للنوع الاجتماعي في كافة التغطيات الإعلامية.
- الممارسات الفضلى في تغطية أخبار الضحايا، والتمييز بين حق الجمهور في المعرفة وحق الضحايا في الأمن والخصوصية والحفاظ على السمعة.
- خطاب غير منحاز للذكورة أو الأنوثة عبر تحييد لغة الخطاب، لتكون أكثر توازنًا ومساواة وأقل تحيزًا.
- تفهم الاحتياجات الخاصة بالنساء أثناء العمل، وخاصة في الميدان وقت الأزمات، وكذلك في المشاركة النقابية.

التغطيات الصحافية الرشيدة لقضايا النوع الاجتماعي

- لقد حان الوقت لكي يدرك الإعلاميون أهمية استخدام النوع الاجتماعي كعدسة مكبرة ينبغي أن تُفحص من خلالها جميع الأحداث والقضايا، وصولاً إلى تغطية أكثر شمولاً وتوازنًا وخدمة لأهداف التنمية المجتمعية الشاملة. ولأجل تحقيق هذا الهدف، نتعهد بـــ:
- فرض المعايير الأخلاقية الأساسية، ومنها كسر نمطية التعاطي مع قضايا النوع الاجتماعي من منظور الإثارة وطرق التفكير النمطية، والتصوير العادل لكلا الجنسين، وإيجاد آليات تنظيم ذاتي في مواجهة التحيز ضد المرأة، الذي يتم في كثير من الأحيان بحسن نية مستمد من الثقافة الذكورية.
- فتح أوسع مجال لتعددية الآراء والسعي المتواصل لإبراز الكفاءات والخبرات من الجنسين، والسعي الحثيث لحضور النساء كمتحدثات خبيرات وتمكينهن من إيصال أصواتهن وآرائهن في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع.
- النظر بعمق فيما وراء القصص، والبحث عن فروقات تأثير نوع الجنس كدور وليس كاختلاف فسيولوجي، فمثلاً، هل سيكون الضرر على الرجال والنساء متساويًا ودون أي فروق خلال الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الأزمات الاقتصادية؟

- التخلص من النهج التقليدي في تقديم التقارير، الذي يتلخص في أن المراسل يعتبر جمهوره من الذكور، حتى عندما تكون قصته عن النساء.
- إشراك أوسع للنساء كمصادر للمعلومات؛ فالنساء لسن خليطًا متجانسًا، ووجود أكثر من امرأة قد يعني أكثر من رأي، وسيقود إلى جوانب خفية غير متوقعة.
- الأخذ بمبدأ الشفافية والتجرد العلمي في فهم أوضاع المرأة والرجل الراهنة، ودراسة الثقافة والتقاليد والطقوس المكبلة لتطور المرأة والرجل، بحيث تأتي الرسالة الإعلامية مرتبطة بالسياسة العامة للدولة، وحتى يتحقق الهدف المنشود في إحداث التنمية الشاملة.
- تقديم وإبراز النماذج الناجحة التي تشكل مثلاً أعلى في مجال تحقيق التوازن الجندري في شتى المجالات.
- تعميم ثقافة تحرير النساء من التبعية، لأنها حق إنساني وجزء من تنمية الهوية الوطنية والحضارية للشعوب.
- الوقوف ضد هدر القيم الأخلاقية للبشر عامة والنساء خاصة في الإعلان التجاري، حيث تستخدم صورة المرأة كوسيلة لترويج السلع.
- العدالة في التغطية بين المرشحات والمرشحين للانتخابات، ومنح النساء تمييزًا إيجابيًّا كافيًا لتحقيق العدالة وإدراك أن المساواة وحدها لا تعني العدالة.
- تجنب إعطاء صفة الذكورة الاهتمام الأكبر في الحديث عن السمات الشخصية، فالرجوع المستمر لصفة الرجولة يضيق إمكانيات عمل النساء، ويوحي بأنه يتوجب على المرأة أن تعكس سلوكًا مرتبطًا بالذكورة كي تصبح من صناع القرار.
- احترام حق الخصوصية وحق الحفاظ على السمعة الطيبة عند التعامل مع ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عدم نشر الصور أو ذكر الأسماء الحقيقية أو الأوصاف التي تقود إلى تحديد هوية الضحايا، حفاظًا على سرية المعلومات الخاصة بالناجين، وكذلك الأمر مع الشهود ومصادر المعلومات.
- عدم لوم الضحية، وتجنب إيراد تفاصيل قصص العنف التي قد تلحق الضرر بالضحايا أو أقاربهم مستقبلاً، وتعيق إعادة دمجهم أو مواصلة حياتهم بشكل طبيعي.
- تحييد لغة الخطاب لتكون أكثر توازنًا ومساواة، وأقل تحيزًا ضد النساء.
- تجنب الأوصاف الجمالية أو التعاطفية مع النساء، وتقديمهن بشكل طبيعي وليس استنادًا إلى عائلتهن أو حالتهن المدنية، بل كمواطنات مستقلات.
- استخدام صيغ بديلة للدلالة على مهن ارتبطت بالذكورة مثل: رجل أعمال، رجل إطفاء، رجل قانون، رجل شرطة، رجل أمن، أو نائب، حتى لو كنا نتحدث عن نائبة.
- تجنب استخدام أوصاف من شأنها تنميط دور النساء أو إعادة إنتاج تقسيم عمل تقليدي مبني على الجنس بين النساء والرجال، مثل التركيز على تفاصيل خاصة بالنساء كالملابس والنظام الغذائي وخزانة الملابس والمظهر الخارجي، فهذا نهج يستهين بالمرأة ويخفض من قيمة عملها في الوظائف العامة ويضر بمصداقيتها.

التجسيد العادل للنوع الاجتماعي في النقابة

ما زال التمثيل النقابي للصحافيات النساء دون المستوى المطلوب، وهو ما أدى إلى فرض نظام الكوتة الانتخابي كتمييز إيجابي لصالحهن، غير أنه ما زالت هناك حاجة لإيجاد بيئة مشجعة وداعمة لانخراط الصحافيين عمومًا والصحافيات خصوصًا في جسم ولجان وأنشطة النقابة، وهو ما يستدعي مراجعة الإجراءات الضامنة لتمثيل الصحافيات عبر الكفاءة والتمييز الإيجابي، ومزيدًا من العمل لتحقيق التساوي في الأجور والامتيازات والتوزيع العادل للترقيات والمهام والتدريبات. إن تجسيد النوع الاجتماعي بشكل عادل يعد طموحًا مهنيًّا وأخلاقيًّا، وهذه ليست مهمة النساء فقط، وإنما مهمة الرجال والنساء على حد سواء، كونها مهمة إنسانية أولاً ومصلحة عليا للمجتمع وللطرفين ثانيًا.

ولغايات إحداث التطور المأمول في هذا المجال، فإننا نتعهد بـــ:

- الاهتمام بحقوق وظروف عمل وأجور وإجازات الزميلات وجدولتها على قائمة المطالب الدائمة واتفاقيات العمل الجماعية.
- إقرار نظام الكوتة النسائية في الانتخابات وبنسبة منصفة ومشجعة، وتضمين اللوائح الداخلية بنودًا ضامنة لعضوية الصحافيات في كافة اللجان والوفود التي تشكلها النقابة.
- تنشيط دور لجنة النوع الاجتماعي داخل النقابة لتسهيل التواصل مع الصحافيات والاسترشاد برأيهن في كيفية إشراك الصحافيات بالأنشطة التي تنظمها النقابة.
- الاهتمام المبكر بطالبات الصحافة والإعلام في الجامعات والمعاهد لتسهيل وتعجيل انخراطهن في برامج التدريب وفي النقابة عند التخرج.
- السعي لإقناع الجامعات بإقرار مساق الإعلام والنوع الاجتماعي كمتطلب دراسي لطلبة الإعلام.
- إشراك عدد أكبر من الصحافيات في الدورات والمؤتمرات الداخلية والخارجية، وكمتحدثات على المنصة في الندوات.
- عقد دورات متخصصة للصحافيات حول القضايا التي تهمهن، مثل السلامة المهنية للمراسلات.
- إقامة دورات التمكين النقابي لتأهيل الصحافيات وتمكينهن من خوض الانتخابات وإثبات الجدارة في الحصول على مقاعد قيادية في الهيئات العليا للنقابة.
- تسهيل مشاركة النساء في كافة الفعاليات النقابية عبر اختيار الأماكن والأوقات الملائمة لحضورهن.
- العمل على توفير أدوات الحماية الجسدية الملائمة والمصممة خصوصًا للنساء المراسلات كالكمامة والخوذة والدروع الواقية من الرصاص، بحيث لا تشكل عبئًا إضافيًا على النساء عند استخدامها.
- بذل أقصى الجهود لإشراك الصحافيات في مراكز صنع القرار، وصولاً إلى مساواة تحقق مبادئ حقوق الإنسان وتسهم في التنمية المستدامة.

الإدارة الإعلامية المراعية للنوع الاجتماعي

تحتاج المؤسسة الإعلامية إلى سياسة تحريرية تنظر بعمق إلى قضية النوع الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع، وتتجنب الفصل التعسفي الذي يؤدي إلى الوقوع في إطار النظرة التجزيئية إلى وضع المرأة والرجل، وإغفال دورهما الحقيقي في تنمية وتطوير المجتمع، وتدمج قضايا النوع الاجتماعي في كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية المختلفة، وتؤكد فكرة أن النهوض بالمجتمع والرقي به لن يتم إلا بمشاركة المرأة والرجل معا دون أدنى تفرقة.

ولغرض الوصول إلى هذا المستوى من الوعي، فإننا نتعهد بـــ:

- العمل على تغيير المناخ الفكري والثقافي النمطي السائد عن المرأة والرجل، وذلك عن طريق تغيير الاتجاهات والأفكار السائدة عن أدوارهما التقليدية في المجتمع، وإعادة النظر إلى أدوارهما كمنتجين ومشاركين على قدم المساواة في التنمية المجتمعية المستدامة.
- إعداد قوائم اتصال بالنساء الخبيرات القادرات على التعاطي مع الإعلام لتقديمهن عبر المنصات الإعلامية كمتحدثات خبيرات، أسوة بنظرائهن من الرجال.
- الحرص على تمثيل النساء وإبراز نجاحاتهن، والتركيز على النماذج الإيجابية التي تصلح كمثل أعلى لتجسيد التفهم والتكامل والعدالة في مجال النوع الاجتماعي.
- محاربة كافة النماذج والاتجاهات والآراء السلبية التي تحط من قدر المرأة أو فرصها أو إمكانياتها لكونها آراء منافية لمبادئ حقوق الإنسان وللقوانين الفلسطينية وحقوق المواطنة.
- انتهاج كافة السبل لتحقيق الأمان المجتمعي عبر الدقة وعدم التسرع في بث كل ما هو مثير للشك والريبة، وخاصة في القضايا المتعلقة بالعنف الأسري.

- مراعـاة أخلاقيـات العمـل والتشـدد في تحكيـم الضمـير ومراعـاة المسـؤولية الاجتماعيـة والتفكـير في المصلحـة الفضـلى لكافـة أطـراف قضايـا العنـف الأسري.
- التعمـق في فهـم التشريعـات والقوانـين المرتبطـة بقضايـا النوع الاجتماعي، والسـعي الدائم لمناقشـتها بهـدف تطويرها لتكـون أكـثر عدالة واسـتجابة لمتطلبات ومسـتجدات العـصر الحديث.
- التعامـل مـع أحـدث الإحصائيـات واسـتطلاعات الـرأي المتعلقـة بقضايا النـوع الاجتماعـي، والإشـارة إلى أي نجاحات أو إخفاقـات في هـذا المجـال، مـع تقديـم شروحـات كافيـة لتكريس النجـاح والحد مـن الإخفاق.
- المتابعـة الجديـة والحثيثـة لكافـة قضايـا النـوع الاجتماعـي وصـولاً إلى حلهـا، فـلا يكفـي أن نفتخـر بأننا أثرنـا موضوعًا صعبًـا وحساسًـا، بـل نريـد أن نفتخـر بأننـا قد سـاهمنا وكنـا سـببًا في الحل.
- عـدم السـماح لضيـوف البرامـج والأخبـار بممارسـة أي نـوع من أنـواع التحريـض والحض عـلى كراهية الآخريـن أو إثارة الفتنـة، أو تحميـل المسـؤولية لطـرف دون الآخـر، كـما يجري أحيانًا عنـد معالجة قضايـا التحرش بالنسـاء، حيث يحمل البعـض النسـاء كامـل المسـؤولية عـن تعرضهن للتحـرش أو الاعتـداء، تحت مبرر أنهـن يرتدين ملابـس مغرية.
- عـدم تمجيـد الجريمـة أو اسـتخدام ما يـؤدي إليهـا، كالتحريض على العنـف والحض عـلى الكراهية، وضمـن ذلك جرائم قتـل النسـاء والاعتـداء عليهـن، خاصـة أن البعـض يـبرر هذه الجرائـم بالدفاع عـن (الـشرف)، وبمبررات وصايـة الرجال عـلى النسـاء، وغيرها مـن الموروث الثقـافي للمجتمعـات التقليدية.
- عـدم نـشر مـا قـد يزيـد من معانـاة وأحزان الأشـخاص، كصـور الضحايا، وكذلك ما يشـكل إسـاءة للذوق العـام، وضمن ذلـك صـور الجثـث والأشـلاء الممزقـة والدمـاء، وكل مـا من شـأنه الانتقاص مـن كرامة الإنسـان أو الاعتداء على قداسـة الجسـد والحيـاة، وكذلك الصور الفاحشـة والأجسـاد العارية.
- محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي وملاحقة قتلة النساء وعدم السماح بإفلاتهم من العقاب.
- إيمانًـا منـا بترسـيخ الديمقراطية والتسـامح والتعدديـة والعدالة الاجتماعيـة، وانطلاقًا مما كفلته لنا القوانين الفلسـطينية والمواثيـق والأعـراف الدوليـة مـن حقـوق إنسـانية وحريـة رأي وتعبـير، نؤكـد أن الارتقـاء بالمهنـة وتحقيـق التنميـة المجتمعيـة الشـاملة والمسـتدامة يحتـاج حاضنـة مجتمعيـة وسياسـية وثقافيـة وإعلاميـة، تقـوم عـلى مبـادئ الحريـة والمسـاواة بـين الجنسـين، ومـن أجـل ذلـك، نوقـع هـذه الوثيقـة ونؤكـد التزامنـا ببنودها.